

«قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013»

أ.م.د. غفران حاتم / كلية الادارة والاقتصاد / جامعة بغداد
الباحث / ميسر عبد الصاحب

تاريخ التقديم: 2016/6/22
تاريخ القبول: 2017/9/5

المستخلص /

تبرز اهمية تقدير دالة الطلب على النقود في العراق من خلال فهم العلاقة بينه وبين المتغيرات المؤثرة فيه من خلال البحث في استقرارية هذه الدالة ومدى تأثيرها في سعر صرف الدينار العراقي وذلك من اجل معرفة مقدار مساهمتها في رسم السياسات النقدية في الاقتصاد العراقي ، وكذلك من خلال دراسة سلوك دالة الطلب على النقود في العراق وتحليل محددات الطلب على النقود للمدة 1991-2013 ومدى تأثير هذه المحددات في الطلب على النقود في العراق.

وان المشكلة التي تواجهنا تتلخص في كيفية تقدير حجم الطلب الكلي على النقود في العراق وكيفية تحقيق الاستقرار النقدي خصوصا ان الاقتصاد العراقي شهد اضطرابات كثيرة كارتفاع التضخم وازدياد عرض النقود.... الخ والتي ساهمت في عدم استقرار الطلب النقدي خلال المدة (1991-2013) .

حيث يعد الطلب على النقود من العناصر المهم في تحقق التوازن في السوق النقدية من خلال الحد من الاضطرابات النقدية، وتأثيرها السلبي على النشاط الاقتصادي، ويرجع ذلك إلى الدور الذي يلعبه الطلب النقدي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وذلك نتيجة العلاقة الوثيقة التي تربط بينه وبين العديد من المتغيرات الاقتصادية والنقدية التي تختلف في مدى تأثيرها على الاقتصاد.

وهدف البحث الى دراسة سلوك دالة الطلب على النقود في العراق من خلال تحليل اهم محدداته للمدة (1991-2013) وقياس تأثير استقراريه دالة الطلب على النقود في سعر صرف الدينار العراقي.

وان من اهم النتائج التي توصلنا اليها هي وجود علاقة بين الطلب على النقود والعوامل المحددة له ، حيث ان التغيرات التي تحصل في محددات الطلب على النقود تؤثر في الطلب النقدي ، ان الاقتصاد العراقي قد شهد معدلات عالية من التضخم وصلت الى التضخم الجامح وهذا ادى الى انخفاض قيمة الدينار العراقي وبالتالي انخفاض سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار وهذا ادى الى عدم ثبات واستقرار سرعة دوران النقود خلال المدة (1991-2003) وبالتالي الى عدم استقراريه دالة الطلب على النقود .

المصطلحات الرئيسية للبحث / الطلب على النقود، الاستقلالية، السياسة النقدية، الاستقرارية، السياسة النقدية ، التمويل بالعجز .



مجلة العلوم
الاقتصادية والإدارية
العدد 97 المجلد 23
الصفحات 332-357

*بحث مستل من رسالة ماجستير



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

المقدمة:-

يندرج عمل السلطات النقدية تقليدياً في اطار السياسة الاقتصادية بمظاهرها المختلفة لتحقيق الاهداف التي يرمز لها غالباً بالمربع السحري وهي (تحقيق معدلات نمو عالية – الاستخدام الكامل – استقرار المستوى العام للأسعار – توازن ميزان المدفوعات) اما اليوم فقد غدت السياسة النقدية اكثر اتفاقاً حول تحديد الهدف الاساسي وهو الاستقرار النقدي .

فإن استقرار دالة الطلب على النقود يعد شرطاً ضرورياً لنجاح السياسة النقدية ولا يمكن للسياسة النقدية ان تنجح في تحقيق الاستقرار والاهداف الاقتصادية فقط بالاعتماد على حجم عرض النقد وسعر الفائدة لتحقيق اهداف اقتصادية معينة فلا بد من ان يكون هناك تصور دقيق عن حجم الطلب على النقود ومدى استقرارها .

وهناك اوجه عدة يمكننا النظر من خلالها لأثر النقود في الاقتصاد وان احد الواجه المهم في التحليل النقدي الحديث هي العلاقة بين الطلب على النقود والعوامل المحدد له وهي العلاقة التي تعرف بدالة الطلب على النقود ولذلك وفي العراق تبرز اهمية تقدير دالة الطلب على النقود وفهم العلاقة بينه وبين المتغيرات المؤثرة فيه من خلال البحث في استقراره هذه الدالة ومدى تأثيرها في سعر الصرف وذلك من اجل معرفة مساهمتها في رسم السياسات النقدية في الاقتصاد العراقي .

مشكلة البحث :-

ان مشكلة البحث تتلخص في كيفية تقدير حجم الطلب الكلي على النقود في العراق وتحقيق الاستقرار النقدي خصوصاً ان الاقتصاد العراقي شهد اضطرابات كثيرة كارتفاع التضخم وازدياد عرض النقود.....الخ والتي ساهمت في عدم استقرار الطلب النقدي خلال مدة البحث .

اهمية البحث :-

تبرز اهمية البحث في تحليل العلاقة بين الطلب على النقود واهم محدداته مع التركيز على اثر الطلب النقدي على سعر الصرف للدينار العراقي للمدة 1991-2013 .

هدف البحث :-

- 1-دراسة سلوك دالة الطلب على النقود في العراق وذلك من خلال تحليل محددات الطلب على النقود للمدة 1991-2013
- 2-قياس استقرار دالة الطلب على النقود خلال مدة البحث (1991-2013) .
- 3-قياس اثر استقرار دالة الطلب على سعر صرف الدينار العراقي خلال مدة البحث

فرضية البحث:-

ينطلق البحث من فرضية مفادها وجود علاقة بين الطلب على النقود وسعر الصرف

منهجية البحث :-

تقوم هذه الدراسة على اساس التحليل النظري والقياسي لدالة الطلب على النقود في العراق باستخدام سلسلة بيانات زمنية للفترة (1991- 2013) وكيفية تحقيق الاستقرار في دالة الطلب على النقود وانعكاس هذا الاستقرار في سعر صرف الدينار العراقي معتمدين بذلك على الفرضيات التي قدمتها النظريات المتعلقة بالطلب على النقود وعلى عدد من الدراسات التطبيقية في هذا وكذلك على العوامل الاقتصادية التي افرزها الواقع الاقتصادي الجديد في العراق ،تناوله البحث :-

- 1- محددات الطلب على النقود في العراق للمدة (1991-2013) .
- 3- الطلب على الارصدة النقدية في العراق وتحليل استقراره دالة الطلب على النقود وقياس سرعة دوران النقود للمدة (1991-2013).
- 3- الاطار التحليلي لقياس وتحليل دالة الطلب على النقود واثرها في سعر صرف الدينار العراقي .



اولا :-العوامل المحددة للطلب على النقود في العراق للمدة (1991-2013)

1- التضخم :

ان الفرضية التي حكمت النظام المالي خلال المدة (1991-2003) هي استخدام السياسة النقدية كرافعه مالية لتمويل الموازنة العامة مع الهيمنة الكاملة للمالية على مؤسسة البنك المركزي وقراراته وادى ذلك الى اثار نقدية ضارة على الاستقرار الاقتصادي ، حيث ادت سياسة التمويل بالعجز والاصدار النقدي الجديد الى خلق كتلة نقدية كبيرة تفوق معدلات نموها معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي الذي اصابه التدهور بسبب نتائج الحرب والحصار ، اما بعد عام 2003 شهدت السياسة النقدية تغيرات كبيرة من حيث الفاعلية والادوات حيث بداءت السياسة النقدية تستعيد فاعليتها من الاستقلالية التي اعطيت للبنك المركزي والمتمثلة في رسم وتحديد أهداف وأدوات السياسة النقدية وهناك العديد من الاجراءات المتخذة من قبل السلطة النقدية لمواجهة التضخم في العراق وهي كما يلي:-

أ- اعتماد مبدأ المفاضلة في الاشارات بالنسبة لسعر الفائدة ومعدلات التضخم وذلك وفقاً لقاعدة (تايلر) وذلك من خلال جعل الاشارة موجبة لمعدل الفائدة وذلك لتحفيز على الادخار وبنفس الوقت يحد من الائتمان الا في مجالات معينة (الاستثمارية) خاصتنا (مظهر صالح , 2000).

ب- اعتماد ادوات نقدية تقوم على (ميسر قاسم غزال، 2008) :-

- 1- رفع معدلات الفائدة بمعدلات تتناسب مع معدل التضخم .
- 2- فرض سياسة نقدية انكماشية وذلك من خلال سياسة احتياطي قانوني تتكامل مع معدلات فائدة موجبة .
- 3- الحد من الائتمان الممنوح خاصة في الجوانب الاستهلاكية أو القروض طويلة الأجل .
- 4- اعتماد عمليات السوق المفتوحة في التعامل على حوالات الخزينة (حوالات وزارة المالية) وكذلك على مزادات نصف شهرية ومزادات فصلية .

ج- حدوث تغيير جذري في الية تحديد سعر صرف الدينار العراقي حيث يتم الاعتماد على الية التعويم المدار بعد ان كان يعتمد على الية نظام الصرف الثابت قبل عام 2003

ونلاحظ من خلال الجدول (1) ارتفع الرقم القياسي للأسعار من (461.9) في عام 1991 الى (69792.1) في عام 1995 وبأسعار 1988% وشهد العراق خلال هذه المدة ايضا معدلات تضخم حادة والسبب في ذلك يعود الى عوامل كثيرة خلفها الحصار الاقتصادي، وكذلك بروز ظاهرة الدولار بمعنى ان المواطن العراقي يتجنب الاحتفاظ بالدينار والتحول الى استخدام الدولار لأنه اكثر ثبات وثقة اما الفترة (1996-2002) شهد الرقم القياسي لأسعار المستهلك ارتفاعا كبيرا باستثناء عام 1996 والذي بلغ الرقم القياسي (59020.8) مقارنة في عام 1995 ومعدل تضخم سالباً (-15.4%) ويرجع السبب في ذلك إلى بدء العمل باتفاقية النفط مقابل الغذاء مع الأمم المتحدة وما أعقبها من برامج وسياسات ترشيديه وفرض بعض القيود على الأنفاق العام وعلى تمويل عجز موازنة الدولة عن طريق الإصدار النقدي الجديد ثم عادت وارتفعت معدلات التضخم من جديد بعد عام 1996 حيث وصلت في عام 2002 الى (19.3%) وهذا أدى الى انخفاض القوة الشرائية للدينار العراقي اما بعد عام 2003 فنلاحظ من الجدول (1) ارتفاع الرقم القياسي لأسعار المستهلك كما اخذت الفجوة التضخمية بالاتساع بشكل واضح حتى عام 2006 حيث ارتفعت معدلات التضخم من (32.5% - 53.2%) وذلك بسبب التوسع في الاصدار النقدي والتوسع في الانفاق الحكومي وان هذا الارتفاع في الفجوة التضخمية انعكس بشكل مباشر في ارتفاع المستوى العام للأسعار حيث ارتفع الرقم القياسي لأسعار المستهلك خلال المدة (2003-2006) (181301.7-483074.4) ونلاحظ من خلال الجدول (1) ان السياسة النقدية نجحت في تخفيض التضخم بعد عام 2006 حيث انخفض معدل التضخم في عام 2013 الى (1.9%) وان هذا الانخفاض يعطي مؤشر جيد على مدى فاعلية الاجراءات المتبعة من قبل البنك المركزي وفاعلية الأدوات المستخدمة لكبح التضخم والحد منه.



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

اما بالنسبة للرقم القياسي للمستوى العام للأسعار فقد ضل في حالة تزايد مستمر ووصل في عام 2013 الى (737762) وذلك بسبب ارتفاع أسعار الوقود بعد عام 2003 وذلك لأسباب عديدة منها رغبة الحكومة العراقية في تقليل حجم الدعم تدريجياً للمشتقات النفطية ، ونلاحظ كذلك من خلال الجدول انخفاض متوسط معدل النمو للمدة (2013-2003) بالمقارنة مع المدة (2002-1991) من (110%) الى (17.9%) وهذا يدل على انخفاض معدلات التضخم بعد عام 2003 اما متوسط الرقم القياسي للمستوى العام للأسعار فقد ارتفع خلال الفترة (2013-2003) الى (537405) بالمقارنة مع متوسط الرقم القياسي للأسعار للمدة (2002-1991) والتي بلغت (62317.4).

جدول (1) تطور الارقام القياسية لأسعار المستهلك ومعدل التضخم في العراق للمدة (2013-1991)

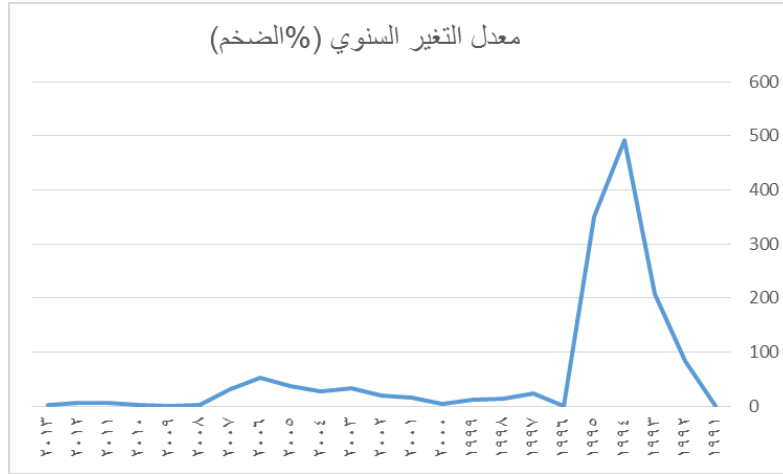
السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك لسنة اساس 100=1988 (1)	معدل التغير السني (% التضخم) (2)
1991	461.9	-----
1992	848.8	83.7
1993	2611.1	207.6
1994	15461.6	492.1
1995	69792.1	351.3
1996	59020.8	15.4-
1997	72610.3	23.0
1998	83335.1	14.7
1999	93816.2	12.5
2000	98486.4	4.9
2001	114612.5	16.3
2002	136752.4	19.3
2003	181301.7	32.5
2004	230184.1	27
2005	315259	37
2006	483074.4	53.2
2007	632029.8	30.7
2008	648891.2	2.7
2009	630713.1	-2.8
2010	646208	2.5
2011	682367	5.6
2012	723665	6.1
2013	737762	1.9
متوسط معدل النمو		
(2002-1991)	62317.4	110
(2013-2003)	537405	17.9
(2013-1991)	331019.9	63.9

المصدر: البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء الأبحاث المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي.
عمود (2) من عمل الباحث ، تم احتساب التضخم بالاعتماد على سنة الاساس 100=1988 وبالاعتماد على بيانات جمهورية العراق – وزارة المالية – دائرة الموازنة ، وتم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

الشكل (1) معدل التغير السنوي (% التضخم) للمدة (2013-1991)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (1)

2- عرض النقود

اخذت معدلات الزيادة في عرض النقد تتضاعف وبشكل كبير خلال المدة من (1991-2013) بسبب التسارع المستمر في ممارسة سياسة النقد الرخيص عبر الية الربط بين التوسع في عرض الكتلة النقدية من جهة واتساع رقعه العجز في الموازنة من جهة اخرى (مظهر صالح ، 2000)، وبعد عام 2003 استطاعة البنك المركزي رسم سياسته وتسيير ادواته واتباع مجموعه من الاجراءات والتدابير لأدارت عرض النقد والتحكم به بما يحقق الاستقرار السعري ويضمن الوصول الى نظام مالي سليم وقد عمل البنك المركزي على توجيه تلك الاجراءات والتدابير بتجاه تعزيز الثقة بالعملة المحلية أولا وبالجهاز المصرفي ثانيا (فخري عبد اللطيف البياتي، 2006).

من خلال الجدول (2) نلاحظ ان عرض النقد قد تنامي بشكل كبير خلال فترة التسعينات اذ ارتفع من (24670) مليون دينار عام 1991 الى (705064) مليون دينار عام 1995 وان السبب وراء هذا الارتفاع هو الاصدار النقدي وذلك من اجل سد متطلبات الانفاق الواسع لمواجهة تكاليف الاعمار والاستمرار بدعم الحاجات الاساسية للمواطن، وكذلك يوضح الجدول تنامي واتساع حجم الكتلة النقدية في التداول اذ ارتفعت (21875-584398) للمدة (1991-1995) وهذا دليل على ان المواطن العراقي على الرغم من حدوث تطور في بعض عاداته المصرفية الا انه يحتفظ بالجزء الاكبر من امواله سائله خارج المصارف والسبب في ذلك هو ضعف دور السياسة النقدية في التأثير على اجمالي السيولة المحلية ، وبعد عام 2003 انتقل عرض النقد الى مرحلة جديدة وذلك بسبب استراتيجية السياسة النقدية الجديدة المتبعة في ادارة وتسيير عرض النقد والحفاظ على معدل نموه من اجل المحافظة على قيمة العملة المحلية والسيطرة على المستوى العام للأسعار⁽¹²⁾.

فلاحظ من الجدول (2) ارتفاع معدلات عرض النقد واستمرار هذه الارتفاعات الى السنوات التي تليها حيث ارتفعت من (5773601) في عام 2003 وبمعدل نمو (77.9%) الى (73858000) في عام 2013 ومعدل نمو (15.8%) وان هذه الزيادة الكبيرة انعكست بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار ويرجع سبب هذه الزيادة في عرض النقد الى الزيادة الكبيرة في الانفاق الكلي بعد عام 2003 وكذلك الى استبدال العملة العراقية القديمة بعملة جديدة اكثر استقرارا واكثر قيمتا، وكذلك نلاحظ ارتفاع الودائع الجارية بعد عام 2003 من (1144000) الى (38836000) في عام 2013 وهذا يدل على زيادة اقبال الافراد الى المصارف التجارية بسبب تحرير سعر الفائدة وزيادة عدد المصارف التجارية .



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

ونلاحظ كذلك انه هنالك علاقة بين عرض النقد والودائع الجارية حيث انه كلما ارتفعت نسبة مساهمة الودائع الجارية لدى المصارف التجارية الى اجمالي عرض النقد ارتفعت امكانيه البنك المركزي لتأثير على المصارف والسيطرة على مناسب السيولة وهذا ما نلاحظه من خلال الجدول حيث انخفضت نسبة العملة في التداول من عرض النقد بعد عام 2003 الى (47.4%) في عام 2013 بعد ان كانت (82%) في عام 1991 و (91.8%) في عام 1996 وهي اعلى مستوى وصلت له خلال المدة (1991-2013)، ونلاحظ كذلك انخفاض متوسط معدل النمو خلال الفترة (2003-2013) وانخفاض متوسط العملة في التداول الى اجمالي عرض النقد الى (61.7%) بالمقارنة مع الفترة (1991-2002) من (64.6%) الى (32.6%) وبمتوسط عملة في التداول الى اجمالي عرض النقد (857.2) ويرجع ذلك الى زيادة قدرة البنك المركزي للسيطرة على نمو عرض النقد ، وان التدابير والاجراءات التي اتخذتها السياسة النقدية اسهمت في السيطرة على مناسب عرض النقد والحد من الافراط في المعروض النقدي وبذلك تتم السيطرة على الارتفاع في المستوى العام للأسعار ورفع قيمه سعر صرف الدينار العراقي .

الجدول (2) تطور عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة (1991-2013) (مليون دينار)

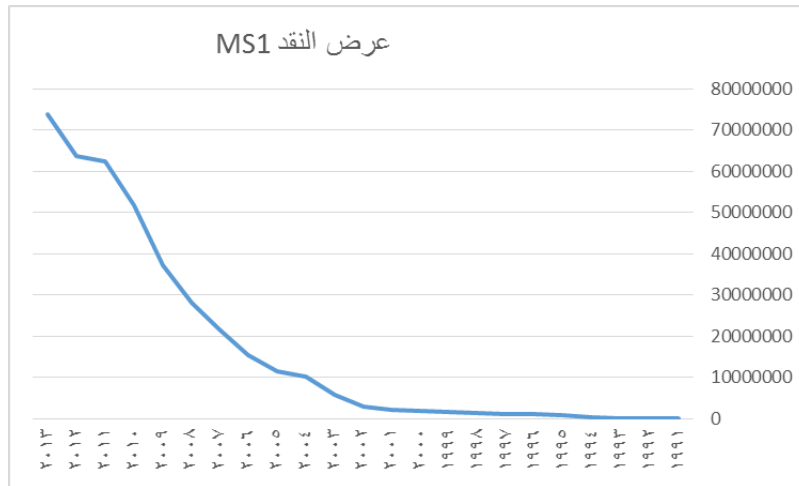
السنوات	العملة في التداول (1)	الودائع الجارية (2)	عرض النقد MS ₁ (3)	نسبة العملة من عرض النقد (4) %	نمو عرض النقد (5) %
1991	21873	2797	24670	-----	
1992	36021	7888	43909	82	77.9
1993	76134	19296	86430	77.7	96.8
1994	199436	39465	238901	83.5	176.4
1995	584398	120666	705064	82.9	195.1
1996	881616	78887	960503	91.8	36.2
1997	929828	108269	1038097	89.6	8.0
1998	1192530	159346	1351876	88.2	30.2
1999	1275220	208616	1483836	85.9	9.6
2000	1474321	253685	1728006	85.3	16.4
2001	1782691	376398	2159089	82.6	24.9
2002	2563693	449908	3013601	85.1	39.5
2003	6430000	1144000	5773601	80.2	91.5
2004	7163000	2986000	10149000	70.6	75.7
2005	9113000	2286000	11399000	79.9	12.3
2006	10968000	4492000	15460000	70.9	35.6
2007	14232000	7489000	21721000	65.5	40.4
2008	18493000	9697000	28190000	65.6	29.7
2009	21775679	15524351	37300030	58.4	32.3
2010	24342192	27401297	51743489	47.0	38.7
2011	28296000	34177929	62473929	45.5	20.2
2012	30594000	33142000	63736000	48	2.4
2013	35022000	38836000	73858000	47.4	15.8
متوسط معدل النمو					
1991-2002				857.2	64.6
2003-2013				61.7	32.6
1991-2013				459.5	98.1

المصدر: البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء الأبحاث المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي.
الجدول (5،4) من عامل الباحث ، وتم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

الشكل رقم (2)
تطور عرض النقد للمدة (1991-2013)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (2)

3- سعر الفائدة :

يعتبر البنك المركزي هو السلطة النقدية المسؤولة عن تحديد سعر الفائدة ويتم تحديد هذا السعر بالشكل الذي يتلاءم مع الظرف الاقتصادي، حيث شهدت اسعار الفائدة المدفوعة على الودائع ارتفاعا تدريجيا خلال فترة التسعينات وذلك من اجل تقليل اثر معدلات الفائدة السلبية التي كانت تعيق عمليات سحب السيولة وقد ادت هذه الظاهرة بدورها الى رفع اسعار الفائدة المفروضة على الائتمان المصرفي الممنوح وعلى كافة التسهيلات المصرفية من دون ان يكون للمصارف اي مرونة في تقدير تلك الاسعار بكافه انواعها (قحطان شمران حسن القيسي، 2005).

اما بعد عام 2003 ونتيجة التوجه نحو الية السوق وحصول البنك المركزي على الاستقلالية قرر البنك المركزي في شهر اذار عام (2004) التحرير الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمان والأوراق المالية الأخرى ويعد هذا القرار تحولا جذريا في العمل المصرفي كونه ادى الى التنفيع وتعزيز دور اشارت سعر الفائدة وفقاً لقواعد السوق بما يضمن الوصول الى السعر التوازني، نلاحظ من خلال الجدول (3) ان سعر الفائدة المدفوعة على الودائع الثابتة لمدة ستة اشهر في عام 1993 (11%) ولمده سنة (12%) ولمدة سنتين (15%) اما اسعار الفائدة المتقاضيات فأصبحت كما يلي بالنسبة للاقتراض قصير الأجل (16%) وللأقتراض متوسط الأجل (16,5%) والاقتراض طويل الأجل (17%) ، وخلال عقد التسعينات قام البنك المركزي العراقي برفع اسعار الفائدة المدفوعة والمتقاضيات وذلك من اجل امتصاص القوة الشرائية للأفراد وللحد من المعدلات المرتفعة للتضخم التي شهدها الاقتصاد العراقي ، كما وتم في عام 2001 تخفيض سعر الفائدة على الائتمان بنسبه (2%) سنويا مع الابقاء على سعر الفائدة على الودائع باستثناء الثابتة لمدة سنتين التي تم تخفيضها الى (15%) وذلك في محاولة لتحقيق المنافسة بين المصارف الا ان هذه الاجراءات كلها لم تساهم في تقليل الفجوة بين معدلات الفائدة الدائنة والمدينة والتي بلغت بحدود (10-18%) خلال عام 2002.



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

وفي شهر آذار عام 2004 قرر مجلس ادارة البنك المركزي التحرير المالي الكامل لسعر الفائدة على الودائع والقروض والائتمان والاوراق المالية وكافة الادوات المالية الاخرى وفقا لأوضاع السوق وبما يحقق التوازن الحقيقي لقوى العرض والطلب على النقد ولكن على الرغم من اعطاء الحرية للمصارف في تحديد اسعار الفائدة الدائنة والمدينة الا ان تحديد اسعار الفائدة يرتبط بسعر السياسة (سعر البنك) الذي يتحدد بموجب ما يقرض به البنك المركزي وما تودعه المصارف في البنك المركزي في اطار السيطرة على حجم السيولة النقدية ووفقا لهذا اخذ هذا السعر يتجه تصاعديا عندما بدء المستوى العام للأسعار يشهد ارتفاعا ملحوظا خلال المدة (2006-2008) الأمر الذي دفع بالمصارف الى اعتماد هيكل انكماش لأسعار الفائدة خلال تلك السنوات وبالعكس اخذت تلك الاسعار تنخفض نسبيا عندما تراجعت سعر السياسة في عام 2011 الى (6%) نتيجة انخفاض المستوى العام للأسعار ، ونلاحظ من الجدول (3) ارتفاع متوسط سعر السياسة خلال المدة (2003-2013) الى (8.8%) بعد ان كان (5.1%) للفترة (1991-2002).

جدول (3)

هيكل معدلات اسعار الفائدة المدينة والدائنة للمصارف العامة في العراق للمدة (1991-2003)

التفاصيل / السنة	1991	1992	1993-1994	1995-1997	1998-2001	2002	2003	
سعر السياسة	6.5	6.5	6.5	7.25	7.35	6.35	6.35	
الفائدة المدينة								
التوفير	9	9	10	10	10	10	7	
الثابتة ستة اشهر	9,5	9,5	11	11	11	11	8	
الثابتة سنة واحدة	10-8	10-8	10-8	12	12	12	9	
الثابتة لمدة سنتين	10-8	10-9,5	15-11	18	18	15	10	
الفائدة الدائنة								
الاقتراض قصير الاجل	13	13	13	20	20	18	14	
الاقتراض متوسط الاجل	13	13	13	23-20	23	21	15	
الاقتراض طويل الاجل	13	13	13	25-20	25	23	16	
متوسط سعر السياسة	5.1							(2002-1991)

المصدر: البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء الأبحاث المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، وتم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

جدول (4)

هيكل معدلات اسعار الفائدة لدى البنك المركزي والمصارف العامة في العراق للمدة (2004-2013)

التفاصيل / السنوات	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الفائدة لدى البنك المركزي										
سعر السياسة	6	7	10.42	20	16.75	8.83	6.25	6	6	6
الفائدة على الائتمان الاولي	8	9	18	22	18.75	10.83	8.25	8	8	8
الفائدة على الائتمان الثانوي	9	10	19	23	19.75	11.83	9.25	9	9	9
فائدة مقرض الملجأ الاخير	9.50	10.5	19.50	23	20.25	12.33	9.75	9.50	9.50	9.50
الفائدة المدينة										
التوفير	6.50	5.50	6	9.18	9.47	6.84	5.52	5.24	5.07	4.88
الثابتة ستة اشهر	7.10	6.40	7	10.43	10.54	7.82	6.06	5.91	5.87	5.75
الثابتة لسنة واحدة	8	7.10	7.70	11.30	11.88	8.83	7.17	6.90	6.78	6.61

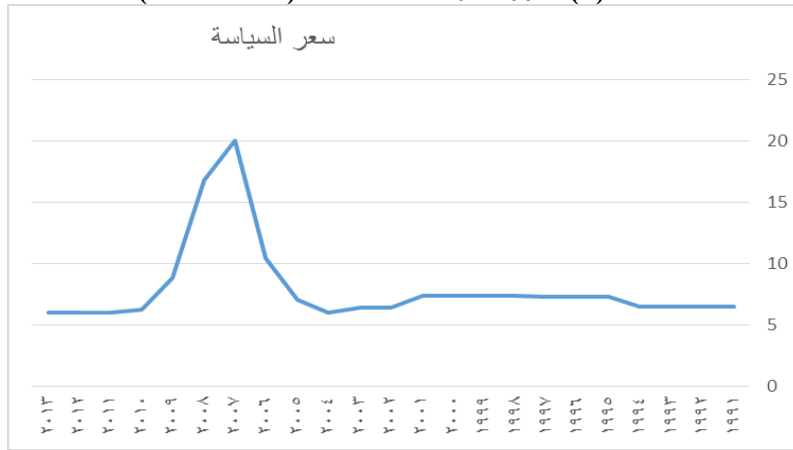


قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

7.46	7.87	7.85	8.18	10.12	13.11	12.56	8.50	7.90	9.10	الثابتة لمدة سنتين الفائدة الدائنة
13.57	13.87	14.13	14.35	16.16	19.22	18.78	15.10	13.90	12.07	الافتراض قصير الاجل
13.13	13.03	12.75	13.83	16.63	19.50	19.47	15.70	14	12.90	الافتراض متوسط الاجل
13.61	13.74	14.21	14.35	16.47	19.57	19.53	16.20	14.70	13.50	الافتراض طويل الاجل
										متوسط سعر الفائدة
										8.8 (2013-2002)
										6.9 (2013-1991)

المصدر: البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء الأبحاث المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي ، وتم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول

الشكل (3) تطور سعر السياسة للمدة (2013-1991)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (4,3)

4- سعر الصرف

أبرزت الاتجاهات السعوية المتصاعدة انعكاسات خطيره على القوى الشرائية للعملة الوطنية خلال مدة البحث (1991-2013) كما أدى الاختلال بين قوى العرض والطلب على العملة الوطنية والعملية الأجنبية الى حالات عدم استقرار سعر صرف الدينار العراقي ازاء الدولار الأمريكي وحصول تدهور كبير وخطير لهذا السعر في السوق، اما بعد عام 2003 فقد مثل استقرار سعر صرف الدينار العراقي الهدف الأساسي للسلطة النقدية لاستخدامه هدفا وسيطاً للسيطرة على التضخم المتراكم والمستمر (احسان جبر عاشور، 2013).

حيث نلاحظ من خلال الجدول (5) ان قيمة الدينار العراقي قد تراجع من (10) دينار لكل دولار عام 1991 الى (74) دينار لكل دولار عام 1993 ثم ارتفع مستوى الانخفاض في قيمة الدينار العراقي في السوق الموازي عام 1995 اما في عام 1996 عندما بدء العمل في مذكرة التفاهم شهد سعر صرف الدينار ارتفاعاً ملحوظاً ثم بعده هذا التاريخ بدء سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي بالانخفاض التدريجي حتى عام 1999 وان هذا التدهور في سعر صرف الدينار في السوق الموازي خلال عقد التسعينات سبب خلق توقعات تشاؤمية حول مسار سعر الصرف المستقبلي مما أدى الى عزوف افراد المجتمع عن الاحتفاظ بالدينار العراقي وزيادة الطلب على العملات الأجنبية .



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

اما في بداية عام 2003 شهد سعر صرف الدينار العراقي تدهور كبير نتيجة بدء العمليات العسكرية على العراق حيث وصل سعر صرف الدينار العراقي في شهر اذار (2541) دينار للدولار ثم استمره هذا التدهور في سعر صرف الدينار العراقي ليبلغ (3000) دينار للدولار، اما بعد احتلال العراق والاتجاه نحو منح البنك المركزي الاستقلالية في تفعيل ادواته فقد اعتبره استقرار سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي من اهم وظائف البنك المركزي العراقي، الا ان هذا التدهور يعد طفيفاً وهو ناجم عن تدهور الاوضاع الامنية في تلك المدة، إذ عاود الارتفاع والتحسين بوتيرة مستمرة خلال المدة (2006-2008) أما المدة المحصورة بين (2009-2013) شهد سعر صرف الدينار استقرار ملحوظاً في السوق المركزية للصراف، واستمر البنك المركزي العراقي في رفع سعر الصرف للدينار العراقي واستمر هذا الاستقرار طيلة هذه الفترة بعد عام 2003 ولغاية عام 2013 مع وجود بعض التذبذبات في سعر الصرف وادى هذا الى استمرار التحسن في قيمة الدينار العراقي ونلاحظ كذلك انخفاض متوسط معدل النمو للمدة (2003-2013) الى (-3.7%) بالمقارنة مع المدة (1991-2002) والتي كان (106.6%) وهذا يدل على حدوث تحسن كبير في سعر صرف الدينار العراقي وارتفاع كبير في قيمة الدينار العراقي .

جدول رقم (5)

تطور اسعار صرف الدولار تجاه الدينار العراقي في السوق الموازي للمدة (1991-2013)

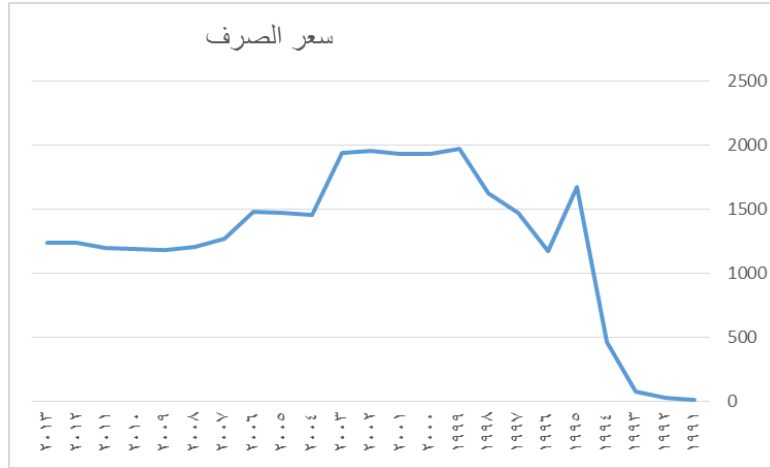
السنوات	سعر صرف الدولار مقابل الدينار	النمو السنوي لأسعار الصرف
1991	10	-----
1992	21	110
1993	74	252.4
1994	458	516.2
1995	1674	267.1
1996	1170	-30.1
1997	1471	25.7
1998	1620	10.1
1999	1972	21.7
2000	1930	-2.1
2001	1929	-0.05
2002	1957	1.5
2003	1936	-1.1
2004	1453	-24.9
2005	1472	1.3
2006	1475	0.2
2007	1267	-14.1
2008	1203	-5
2009	1182	-1.7
2010	1185	0.3
2011	1196	0.8
2012	1233	3.09
2013	1232	-0.08
متوسط معدل النمو		
1991-2002		106.6
2003-2013		-3.7
1991-2013		51.4

المصدر: البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء الأبحاث المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي، وتم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

الشكل (4)
تطور سعر صرف الدينار العراقي للمدة (1991-2013)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (5)

5- الناتج المحلي الاجمالي

أن الاقتصاد العراقي هو نموذج للاقتصاد الريعي، حيث يتخصص في إنتاج النفط الخام بصفة رئيسية ويحتل هذا القطاع النسبة الأكبر من تكوينه للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي والمصدر الأكبر لتوليد العملة الأجنبية لسد احتياجات الاستيراد، ويعد الناتج المحلي الإجمالي أحد المؤشرات المعبرة عن مستوى الأداء الاقتصادي للدولة وقد شهد الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية تذبذباً واضحاً نتيجة للظروف التي مرّ بها البلد من حروب وفرض العقوبات الاقتصادية عليه بعد حرب الخليج الأولى (فارس كريم بريهي، 2007) وتبدو صورة هذا التذبذب في قيمة الناتج المحلي العراقي بالأسعار الثابتة من خلال الجدول (6) حيث ينخفض إلى أدنى مستوى له في عام 1995 وبحوالي (19571.2) وبمعدل نمو (2.1) وذلك بسبب فرض العقوبات الاقتصادية عليه من قبل الأمم المتحدة والتي ترتب عليها توقف تصدير النفط، ومن ثم عاد إلى الارتفاع بعد توقيع مذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة ضمن برنامج النفط مقابل الغذاء عام 1996 وبحوالي (21728.1) وبمعدل نمو (11)، وقد تطور الناتج في العراق بشكل كبير بعد عام 2006 إذ بلغ (47851.4) وبمعدل نمو (10.1) وإن سبب هذا النمو نتيجة تواصل ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات قياسية في الأسواق الدولية، كما ساهم التحسن الملحوظ الذي شهدته أسواق النفط العالمية خلال هذه المدة بالمقارنة مع معدلات النمو المسجلة قبل عام 2006، ومن جانب آخر، تشير تقديرات معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في العراق بالأسعار الجارية إلى الارتفاع، ويعزى تحسن هذا النمو إلى ارتفاع عائدات صادرات النفط ونمو قطاع الخدمات الحكومي إلا أن المقارنة بين نمو الناتج المحلي بالأسعار الجارية والثابتة يظهر لنا الفجوة الكبيرة بينهما، مما يدل على التضخم الجامح الذي يعاني منه البلد.

ونلاحظ كذلك من الجدول (6) انخفاض متوسط معدل النمو خلال المدة (2002-2013) إلى (7.5%) بالمقارنة مع المدة (1991-2002) والذي بلغ (13.6%) وهذا يدل على تدهور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي والذي كان له الأثر السلبي على الاقتصاد العراقي.



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر
صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

الجدول رقم (6)
الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي لجميع القطاعات مع النفط للمدة (1991-2013) (مليون دينار)

السنوات	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الجارية	الناتج المحلي الاجمالي بالاسعار الثابت 100=1988	معدل النمو %
1991	42451.6	10682	-----
1992	115108.4	14163.5	32.6
1993	321646.9	18453.6	30.3
1994	1658325.8	19164.9	3.8
1995	6695482.9	19571.2	2.1
1996	6500924.6	21728.1	11
1997	15093144	26342.7	21.2
1998	17125847.5	35525	34.8
1999	34464012.6	41771.1	17.6
2000	50213699.9	42358.6	1.4
2001	41314568.5	43335.1	2.3
2002	41022927.4	40344.9	-6.9
2003	29585788.6	26990.4	-33.1
2004	53235358.7	41607.8	54.1
2005	73533598.6	43438.8	4.4
2006	95587954.8	47851.4	10.1
2007	111455813.4	48510.6	1.3
2008	157026061.6	51717.6	6.6
2009	130643200.4	54721.2	9.3
2010	162064565.5	57751.6	6.9
2011	217327107.4	63650.4	7.5
2012	254225490.7	71680.8	8.5
2013	273587529.2	76922.0	7.1
متوسط معدل النمو			
1991-2002			13.6
2013-2003			7.5
2013-1991			10.6

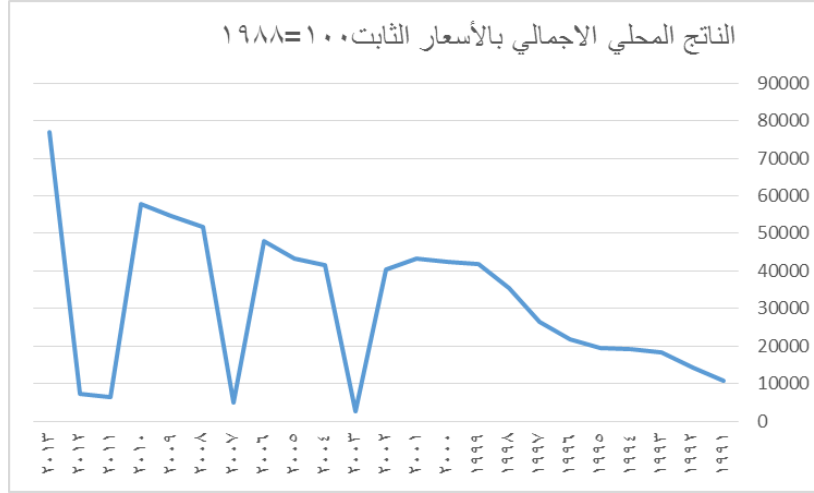
المصدر: جمهورية العراق-وزارة التخطيط-جهاز المركزي للإحصاء-حسابات قومية (مجاميع الإحصائية
للسنوات 1991-2013) للناتج المحلي الاجمالي للأسعار الجارية



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

الشكل (5)

تطور الناتج المحلي الاجمالي للأسعار الثابتة (1988=100)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (6)

6- الإنفاق الحكومي

ينقسم الإنفاق الحكومي الى نوعين التشغيلي والاستثماري وكل منهما له دور مهم في تحريك النشاط الاقتصادي ومن ثم تحقيق النمو الاقتصادي (محمد محسن خنجر، 2010)، ونلاحظ من خلال الجدول (7) ان الإنفاق الحكومي التشغيلي في عام 1991 بلغ حوالي (1522.7) مليون دينار بالأسعار الثابتة ومن ثم بدأ الإنفاق التشغيلي بالانخفاض تدريجيا حتى وصل الى نهاية عام 1995 حوالي (223.7) مليون دينار يعود سبب ذلك الانخفاض الى فرض العقوبات الاقتصادية وانقطاع المصادر الحقيقية للتمويل واقتصارها على إيرادات مذكرة التفاهم وكذلك الى زيادة الاصدار النقدي الجديد (التمويل بالعجز) اما بعد مذكرة التفاهم (النفط مقابل الغذاء والدواء) فلم يكن لها ذلك الاثر الواضح على ملامح الإنفاق التشغيلي حيث انخفض الإنفاق التشغيلي الى (269) مليون ومن ثم بدأ الإنفاق التشغيلي بالتذبذب بالانخفاض والارتفاع حتى وصل نهاية عام 2002 حوالي (5791.5) مليون دينار، اما بعد عام 2003 اي بعد الاحتلال الامريكي للعراق، شهد الإنفاق الحكومي التشغيلي بالأسعار الثابتة انخفاض عن السنة السابقة حيث بلغ حوالي (2003.1) مليون دينار بالأسعار الثابتة، جاءت هذه النسب المنخفضة نتيجة الاحتلال الامريكي للعراق وتدهور الوضع الامني في البلاد، اما بالنسبة للإنفاق الحكومي الاستثماري فنلاحظ من خلال الجدول (7) ان الإنفاق الحكومي الاستثماري بلغ حوالي (412.6) مليون دينار بالأسعار الثابتة في عام 1991، ومن ثم بدأ الإنفاق الاستثماري بالانخفاض تدريجيا حتى وصل الى نهاية عام 1995 الى (121.7) مليون دينار، وانخفض الإنفاق الاستثماري الى (61.6) اما بعد عام 2003 فقد شهد الإنفاق الحكومي الاستثماري انخفاضا ملحوظا عن سنة السابقة وبلغ حوالي (156.8) مليون دينار بعد ان كان (848.8) مليون دينار بالأسعار الثابتة.



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر
صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

ونلاحظ من خلال الجدول (7) وان اغلب الانفاق الحكومي قد تركز على الجانب الانفاق التشغيلي على حساب تراجع نسب الانفاق الاستثماري وهذا يدل على ان انفاق الدولة استهلاكي اكثر من كونه انتاجي ففي عام 1991 بلغ الانفاق التشغيلي (1522.7) والانفاق الاستثماري (412.6) والانفاق الاجمالي (1935.3) وفي عام 1998 ارتفع الانفاق التشغيلي الى (3624.7) بالمقارنة مع عام 1991 وانخفاض الانفاق الاستثمار الى (115) وبلغ الانفاق الاجمالي (4251) وبمعدل نمو (2.3%) واستمر الاقتصاد العراقي على هذا الحال حتى عام 2013 حيث بلغ الانفاق التشغيلي (7459.7) والاستثماري (7058.2) والاجمالي (14517.9) وبمعدل نمو (26.4%) وهذا هو الحال في اغلب البلدان النامية من ضمنها العراق، وكذلك نلاحظ من الجدول ارتفاع متوسط نمو الانفاق الحكومي خلال المدة (2003-2013) والذي بلغ (40%) بالمقارنة مع المدة (1991-2002) والذي بلغ (29.9%) وهذا يدل على زيادة الانفاق الحكومي بشكليه الجاري والاستثماري بعد عام 2003.

جدول (7)

الانفاق الحكومي الاستثماري والانفاق الحكومي التشغيلي والانفاق الحكومي بالأسعار الثابتة لسنة
1988=100 (مليون دينار)

السنوات	الانفاق الحكومي التشغيلي بالأسعار الثابتة (1)	الانفاق الحكومي الاستثماري بالأسعار الثابتة (2)	الانفاق الحكومي الاجمالي بالأسعار الثابتة (2+1) (3)	معدل النمو % (4)
1991	1522.7	412.6	1935.3	-----
1992	1024	856.2	1880.2	- 8.2
1993	604	736.1	1340.1	-28.2
1994	276.4	179.1	455.5	-65.9
1995	223.7	121.7	345.4	-24.2
1996	269	61.7	330.7	-4.2
1997	1771.9	98.8	1870.7	465.8
1998	3624.7	115	4251	2.3
1999	4136	215.3	4351.3	45.8
2000	6036	310.8	6343.8	-2.8
2001	5661.7	504.3	6166	7.6
2002	5791.5	848.8	6640.3	-67.4
2003	2003.1	156.8	2159.9	127.2
2004	5912.2	1309.7	6107.8	234.3
2005	4657.6	1450.2	6107.8	-15.4
2006	3101.9	1247.8	4349.7	-28.7
2007	3302.3	1221.9	4524.2	4
2008	4028.3	3525	7553.3	66.9
2009	4363	2119.7	6482.7	-14.1
2010	4744.7	3078.8	7823.5	20.6
2011	5422.2	4222	9644.2	23.2
2012	5825.7	5652.8	11478.5	19
2013	7459.7	7058.2	14517.9	26.4
متوسط معدل النمو				
1991-2002				29.9
2003-2013				40
1991-2013				15.7

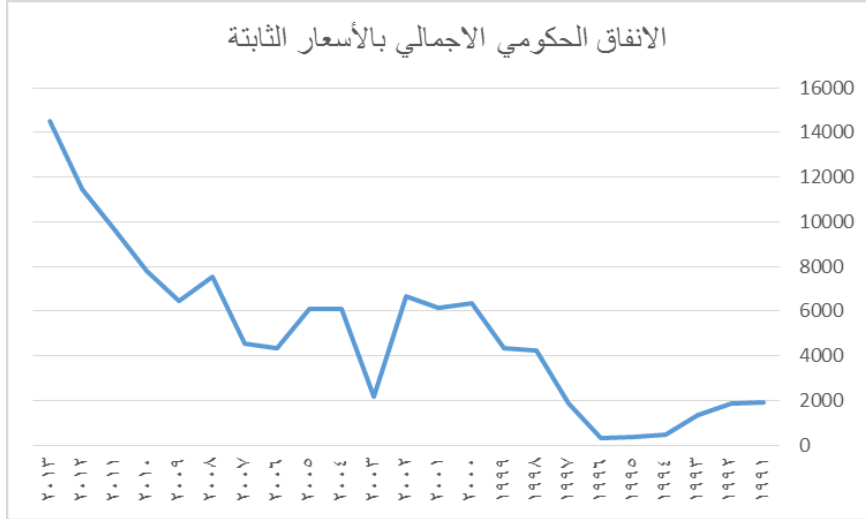
المصدر من اعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط ، الحسابات القومية ، للسنوات (1991-2013)، عمود (3،4) من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط للمدة (1991-2013)، وتم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول .



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

الشكل (6)

تطور الانفاق الحكومي الاجمالي للمدة (1991-2013) (100=1988)



المصدر : من عمل الباحثة بالاعتماد على بيانات الجدول (7)

ثانياً :- الطلب على الارصدة النقدية في العراق وتحليل استقرارية دالة الطلب على النقود وقياس سرعة دوران النقود للمدة (1991-2013):-

ادى التوسع في الاصدار النقدي الى ارتفاع معدلات السيولة وينسب تزايد عن معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي مما انعكس في زيادة كمية الارصدة النقدية التي بحوزة الافراد والتي لم توجه للاتفاق وهذا الامر يدل على ان سلوك الافراد في الطلب على النقود اخذ يتلازم طرديا وخلافا للمنطق مع الزيادات في عرض النقود حيث ان الافراد بداءة تحتفظ بالنقود من أجل مواجهة الارتفاعات السعرية التي اخذت تظهر تدريجيا وايضا للتحوط تجاه الظروف التي اخذت تسوء بسرعة، اما بعد عام 2003 على الرغم من المحاولات الجادة التي ابدتها السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار في الطلب على النقود الا ان الطلب على النقود لم يحقق الاستقرار المنشود الا في السنوات الاخيرة من مدة البحث (مظهر محمد صالح 2009)

ويلاحظ من الجدول (10) ، ان معدلات واتجاهات هذه السرعة في العراق ، كانت منسجمة الى درجة معينة مع التغيرات التي حدثت في الناتج المحلي الاجمالي بأسعار السوق ومعدلات التضخم معبرا عنها بالرقم القياسي لأسعار المستهلك مقاساً بأسعار سنة (1993) . فقد سجلت سرعة التداول النقدية ارتفاعاً من (2) مرة في عام (1991) لتبلغ (29) مرة في عام (2000) وهي اعلى نسبة خلال المدة 1991-2002 اما بعد عام 2003 فقد تميزت هذه الفترة بإعادة الاستقرار نسبيا الى السوق النقدية بسبب زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي الاجمالي واستقلالية السياسة النقدية وفاعلية ادواتها في استقرار سعر صرف الدينار العراقي، فقد سجلت سرعة التداول النقدية اتجاهاً تصاعدياً في المعدل العام أثناء المدد جميعها (1991-2003) الأمر الذي ينسجم مع اتجاهات التضخم في الاقتصاد العراقي وقد اختلفت هذه القاعدة فقط سنة (1996) اذ انخفضت فيها سرعة التداول بمعدل (7) مرة مقارنة بالسنة التي سبقتها ، مقابل انخفاض في الرقم القياسي العام لأسعار المستهلك وبذلك فهي كانت منسجمة ايضاً في اتجاه الانخفاض ان نسبة النمو في عرض النقد قد بلغت (36.2%) وفاقته بذلك نسبة النمو السنوية في الناتج المحلي الاجمالي ، مما يعني ان الطلب على الارصدة النقدية الحقيقية قد ازداد فانخفضت سرعة التداول .



قياس استقرار دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

أما السنوات اللاحقة لعام (2000) ، فقد شهدت تذبذباً واضحاً في اتجاهات سرعة التداول بسبب عدم الاستقرار الاجتماعي والمؤسسي التي شهدته تلك المرحلة . فقد اشرّ عام (2001) بداية انخفاض مقارنة بالسنة السابقة . وعند تحليل العلاقة مع معدلات النمو، يتبين بان السبب هو ان الناتج المحلي الاجمالي بالأسعار الجارية قد ارتفع في عام (2001) بنسبة حوالي (25%) مقارنة بعام (2000) في حين ان متوسط عرض النقود ، قد ارتفع بنسبة كبيرة بلغت (74.8%) الامر الذي ادى الى الانخفاض في سرعة التداول .

اما بعد عام 2003 فقد انخفضت سرعة دوران النقود والسبب يعود الى الانخفاض الواضح في الناتج المحلي الاجمالي بالمقارنة مع العام السابق ثم عادت وارتفعت خلال الاعوام (2004-2008) كما هو واضح في الجدول (10) ويرجع السبب في ذلك الى ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك والذي يعني انخفاض حجم المدخرات في الامد الطويل وبالتالي انخفاض الطلب على النقود في السوق النقدية مما انعكس على ارتفاع سرعة دوران النقود اما بعد هذه المدة فيلاحظ ان سرعة الدوران اخذت بالانخفاض التدريجي وذلك يعود الى قيام السلطة النقدية برفع قيمة الدينار العراقي عن طريق مزاد العملة .

وبذلك نجد من خلال بيانات سرعة دوران النقود ان دالة الطلب على النقود غير مستقرة خلال فترة التسعينيات وذلك لأن سرعة دوران النقود كانت متذبذبة وغير مستقرة وتفترض نظرية كنز عدم استقره دالة الطلب على النقود بسبب عدم ثبات سرعة دوران النقود وبذلك تكون دالة الطلب على النقود في العراق غير مستقرة خلال تلك الفترة، اما بعد عام 2003 على الرغم من المحاولات الجادة التي ابدتها السلطة النقدية لتحقيق الاستقرار في دالة الطلب على النقود الا ان دالة الطلب على النقود لم تحقق الاستقرار المنشود الا في السنوات الاخيرة اي بعد عام 2008 وذلك لان سرعة دوران النقود قد شهدت نوع من الاستقرار وبذلك فان دالة الطلب على النقود كانت مستقرة خلال الاعوام الاخيرة من مدة البحث وهذا يطابق الفرضية الكلاسيكية التي تفترض استقراره دالة الطلب على النقود بسبب ثبات سرعة دوران النقود.

ونلاحظ كذلك ارتفاع متوسط الطلب على النقود بعد عام 2003 حيث ارتفع من (2189.9) للمدة (1991-2002) الى (5826) للمدة (2003-2013) ويرجع ذلك الى ارتفاع عرض النقود بعد عام 2003. ونلاحظ ايضا من خلال الجدول (10) انخفاض متوسط سرعة دوران النقود خلال المدة (2003-2013) الى (4.8) بعد ما كانت خلال المدة (1991-2002) (12.2) ويعود سبب هذا الانخفاض الى انخفاض معدلات التضخم بعد عام 2003.

جدول رقم (10)

تطور الطلب على النقود وسرعة دوران النقود في العراق للمدة (1991-2013)

السنوات	الرقم القياسي لأسعار المستهلك	الناتج المحلي بالأسعار الجارية	عرض النقد MS_1	الطلب على النقود ms_1/p $MD=MS$	سرعة تداول النقود /مرة $*v=p.y/m$ (5)
	(1)	(2)	(3)	(4)	
1991	461.9	42451.6	24670	5341.1	2
1992	848.8	115108.4	43909	5173.1	3
1993	2611.1	321646.9	86430	3310.1	4
1994	6,15461	1658325.8	238901	1545.1	7
1995	1.69792	6695482.9	705064	1010.2	10
1996	8.59020	6500924.6	960503	1627.4	7
1997	3.72610	15093144	1038097	1430.1	15
1998	1.83335	17125847.5	1351876	1622.2	13
1999	2.93816	34464012.6	1483836	1581.6	23
2000	4.98486	50213699.9	1728006	1755.1	29
2001	5.114612	41314568.5	2159089	1883.8	19
2002	4.136752	41022927.4	3013601	2204.1	14
2003	7.181301	29585788.6	5773601	3184.5	5
2004	1.230184	53235358.7	10149000	4409.1	5
2005	315259	73533598.6	11399000	3615.7	7



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر
صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

6	3200.3	15460000	95587954.8	4.483074	2006
5	3436.7	21721000	111455813.4	8.632029	2007
6	4344.3	28190000	157026061.6	2.648891	2008
4	5913.9	37300030	130643200.4	1.630713	2009
3	8007.7	51743489	162064565.5	646208	2010
4	9155.4	62473929	217327107.4	682367	2011
4	8807.4	63736000	254225490.7	723665	2012
4	10011	73858000	273587529.2	737762	2013
متوسط معدل النمو					
12.2	2189.9				(1991-2002)
4.8	5826				(2013- 2002)
8.6	8015.9				(1991-2013)

المصدر: البنك المركزي العراقي-المديرية العامة للإحصاء الأبحاث المجموعة الإحصائية للبنك المركزي العراقي.

الاعمدة (4،5) من عمل الباحث ، وتم احتساب متوسط معدل النمو من قبل الباحثة ،
(* عوض فاضل إسماعيل الدليمي ، ص503

ثالثاً:- تأثير محددات دالة الطلب على النقود في الطلب النقدي في العراق :

لكي نوضح العلاقة بين الطلب على النقود ومحددات الطلب النقدي وكيف تؤثر هذه المحددات في الطلب النقدي يجب التعرف على المعادلة التي تربط هذه العوامل في الطلب النقدي وهي :

$$Md/P = y + r + Ms + inf + Ex + G$$

حيث ان : Md/p الطلب على النقود ، y الدخل ، r سعر الفائدة ، ms عرض النقود ، inf التضخم ، Ex سعر الصرف ، G الانفاق الحكومي .

وطبقاً للنظرية الاقتصادية فان العلاقة بين الدخل والطلب النقدي علاقة طردية حيث ان الزيادة في الدخل يصاحبها زيادة في الطلب على النقود وبالنسبة للعراق فان الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي (مع النفط) يمثل حجم المعاملات وبما ان الناتج المحلي الاجمالي في حالة تزايد تقريبا خلال المدة (1991-2013) فهذا يعني زيادة الطلب على النقود خلال هذه المدة في حين ارتبطت سعر الفائدة بعلاقة سلبية مع الطلب على النقود اذ اتسم هيكل سعر الفائدة في العراق بالجمود والثبات خلال المدة (1991-2002) كما اشرنا سابقاً بالإضافة الى انخفاضها بسبب الحصار الاقتصادي وارتفاع معدلات التضخم وكذلك من سمات هيكل الفائدة في العراق الاشارة السالبة طيلة العقدين الماضيين وكذلك وابتعاد المصارف عن إمكانية جذب المدخرات وتحقيق الأرباح الاقتصادية وبما ان العراق يعاني من معدلات تضخم مرتفعة و انخفاض في القوة الشرائية للنقود وبالتالي قيام الافراد بتوجيه اموالهم نحو الانفاق وبالتالي زيادة طلبهم على النقود لأغراض المعاملات وبالتالي زيادة الطلب على النقود ، أما خلال المدة (2003-2012) فقد عملت السياسة النقدية على رفع معدلات سعر الفائدة من اجل تشجيع الافراد على الادخار والتقليل من العملة المتداولة في الاسواق التجارية ورفع الودائع لدى المصارف وذلك من اجل تخفيض معدلات التضخم وتحسين القوة الشرائية للنقد وان هذا الارتفاع في معدلات الفائدة صاحبه انخفاض في الطلب على النقود وذلك بسبب قيام الافراد بتوجيه الفائض من اموالهم نحو الادخار لدى المصارف بدلا من توجيهها نحوه الانفاق وشراء السلع المعمرة وهذا ادى الى زيادة الودائع لدى المصارف الا ان الفوائد عادت وانخفضت عام 2013، ونلاحظ أن أسعار الفائدة شهدت انخفاضا كبيرا للمدة من (1990 - 2002) باستثناء الأعوام الذي انخفض فيها معدل التضخم وهي (1996، 1999، 2000). أما خلال المدة (2003-2012) فقد كان سعر الفائدة سالبا باستثناء الاعوام 2002-2012 كان فيها موجبا بسبب السياسة النقدية الحكيمة في مجاراة سعر الفائدة الاسمي لمعدل التضخم .



قياس استقرار دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

اما بالنسبة لمعدل التضخم فانه يرتبط بعلاقة سلبية مع الطلب على النقود وبمعنى ان الزيادة في معدل التضخم تؤدي الى تخفيض الطلب على النقود وبما ان العراق شهد معدلات تضخم مرتفعة خلال المدة (1991-2002) وسميت بالتضخم الجامح وهو اخطر انواع التضخم والذي صاحبه انخفاض في القوة الشرائية وارتفاع في سرعة دوران النقود وانخفاض في الطلب على النقود وذلك بسبب انخفاض القوة الشرائية صاحبه انخفاض في قيمة الدينار العراقي ومن ثم توجيه الافراد نحو البحث عن مخزن جيد للعملة والمتمثل بالدولار وهذا ما يسمى بالدولرة وهذه الظاهرة ادت الى تزايد حدة التضخم اضافة الى الاسباب التي تم ذكره في محددات الطلب على النقود، اما بعد عام 2003 فقد عمل البنك المركزي على اتباع سياسات نقدية تعمل على خفض معدلات التضخم وان هذا الانخفاض يؤدي الى تحسين قيمة الدينار العراقي وبالتالي زيادة الطلب على العملة المحلية باعتبارها مخزن جيد للعملة، اما بالنسبة لسعر الصرف فانه يرتبط بعلاقة سلبية مع الطلب النقدي حيث ارتفاع سعر صرف الدينار العراقي يؤدي الى انخفاض الطلب على النقد الاجنبي وقد افرزت الاتجاهات السعريّة المتصاعدة في معدلات التضخم خلال المدة (1991-2002) الى انخفاض معدل العائد من العملة المحلية وهذا حفز على استبدال العملة المحلية بالعملة الاجنبية، اما بعد عام 2003 وقيام البنك المركزي بتفعيل ادواته واعتباره استقرار سعر صرف الدينار العراقي في السوق الموازي من اهم اهدافه وادى هذا الى تحسن واستقرار سعر صرف الدينار العراقي من خلال تحقيق التوازن بين الطلب على العملة الاجنبية وعرض العملة الاجنبية واستمر البنك المركزي العراقي برفع سعر صرف الدينار العراقي وتحسين قيمة العملة وهذا من شأنه ان يؤدي الى انخفاض في الطلب على العملة الاجنبية، وبالنسبة لعرض النقود فانه يرتبط بعلاقة موجبة مع الطلب على النقود ففي العراق نلاحظ ان عرض النقد قد تنامي بشكل كبير خلال الفترة (1991-2002) وان السبب وراء هذا الارتفاع هو الاصدار النقدي وسياسة النقد الرخيص وذلك من اجل سد متطلبات الاتفاق الواسع اما بعد عام 2003 فقد انتقل عرض النقد الى مرحلة جديد والسبب في ذلك يعود الى استراتيجية السياسة النقدية الجديدة المتبعة في ادارة وتسيير عرض النقد والحفاظ على معدل نموه من اجل المحافظة على قيمه العملة المحلية والسيطرة على المستوى العام للأسعار فنلاحظ خلال المدة (2002-2013) حصول ارتفاع في معدل نمو عرض النقد وان هذه الزيادة الكبيرة انعكست بشكل مباشر على المستوى العام للأسعار ويرجع سبب هذه الزيادة في عرض النقد الى الزيادة الكبيرة في الاتفاق الاجمالي للحكومة (الاستهلاكي والاستثماري) ومن ثم فان الزيادة في عرض النقد رافقتها زيادة في الطلب على النقود، الاتفاق الاجمالي للحكومة فانه يرتبط بعلاقة موجبة مع الطلب على النقود حيث الزيادة في الاتفاق الحكومي تؤدي الى ارتفاع الطلب على النقود وبالنسبة للعراق ان اغلب الاتفاق الحكومي قد تركز على الجانب الاتفاقي التشغيلي على حساب تراجع نسب الاتفاق الاستثماري وهذا يدل على ان اتفاق الدولة استهلاكي اكثر من كونه انتاجي ومن ثم زيادة الاتفاق الاستهلاكي يؤدي الى زيادة الطلب على النقود لغرض المعاملات .

رابعا:- تحليل نتائج الأنموذج القياسي بين الطلب على النقود وسعر الصرف الدينار

العراقي للمدة 1991-2013.

وقد تم تحليل النتائج القياسية للعلاقة بين دالة الطلب على النقود وسعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013 من خلال التكامل المشترك والسببية بين هذين المتغيرين لتحديد اتجاه السببية في الامدين القصير والطويل، بعد ان يتم اجراء تحليل الخصائص الاحصائية للسلاسل الزمنية بين المتغيرات الاتية:

1. متغير الطلب على النقد بالأسعار الثابتة MD
2. متغير سعر الفائدة بالأسعار الثابتة R
3. متغير عرض النقد بالاسعار الثابتة MD
4. متغير سعر الصرف بالاسعار الثابتة P
5. متغير الناتج المحلي الاجمالي GDP
6. متغير الاتفاق الحكومي G



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر
صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

اولا- اختبار السكون stationarity : تم اختبار سكون متغيرات الانموذج وتحديد رتبة التكامل المشترك للسلسلة الزمنية ومعرفة هل ان المتغيرات ساكنه ام لا. ويتم ذلك من خلال تطبيق اختبار جذر الوحدة لفيلبس بيراون (P.P) ولديكي فولر الموسع (ADF) ويتم اولا اجراء اختبار جذر الوحدة (ADF) الموسع وحصلنا على النتائج الموضحة في الجدول (1)

جدول (1) اختبار ديكي فولر الموسع لجذر (ADF)

المتغير	المستوى			الفروق الاولى			الفروق الثانية		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	prbo	prbo	prbo	Prbo	prbo	Prbo	prbo	prbo	prbo
MD	0.9888	0.6975	0.9397	0.1850	0.0096***	0.0285***	0.0017***	0.0089***	0.0001***
MS	0.9359	1.0000	0.5684	0.9843	0.7868	0.9728	0.0000***	0.0349***	0.0000***
R	0.0249***	0.0753*	0.4380	0.0046***	0.0206***	0.0002***	0.0000***	0.0064***	0.0000***
P	0.3998	0.8507	0.1468	0.0128***	0.0010***	0.0002***	0.0000***	0.0000***	0.0000***
GDP	0.5661	0.0658*	0.6517	0.0000***	0.0001***	0.0000***	0.0040***	0.0213***	0.0002***
G	0.9650	0.6124	0.9458	0.0005***	0.0011***	0.0001***	0.0007***	0.0043***	0.0000***

*معنوية عند المستوى 10%

**معنوية عند المستوى 5%، 10%، 1%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews5

نلاحظ من خلال الجدول (1) بان السلاسل الاصلية كانت غير ساكنه عند المستوى ، لذلك تم اجراء اختبار جذر الوحدة بالفروق الاولى (first-difference) للسلسلة الاصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند مستوى معنوية (5%) وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (cointegration) من الدرجة الاولى (1) سواء اكان ذلك بوجود حد ثابت ام بوجود حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت ولا اتجاه عام ماعدا عرض النقد استقر عند الفرق الثاني.

*ملاحظة : تم استخدام المعلمة الاحتمالية prob هو اسلوب متقدم يحل محل مقارنة t المحتسبة للمعالم مع قيمة t (الحرية) ووفقا لهذا الاختبار ، فان اذا كانت قيمة prob أكبر من 0.05% فالمعلمة غير معنوية اما اذا كان اقل 0.05% فالمعلمة معنوية.



قياس استقرار دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر
صرف الدينار العراقي للفترة 1991-2013

جدول (2) اختبار فيليبس براون لجذور الوحدة (p.p)

المتغير	المستوى			الفروق الاولى			الفروق الثانية		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	prbo	prbo	prbo	Prbo	prbo	Prbo	prbo	prbo	prbo
MD	0.9525	0.6606	0.8572	0.2347	0.0937*	0.0289**	0.0001***	0.0000**	0.0000**
MS	1.0000	0.9989	1.0000	0.4734	0.0890*	0.2754	0.0000***	0.0000**	0.0000**
R	0.1754***	0.4364*	0.3321	0.0398***	0.1353	0.0024**	0.0000***	0.0000**	0.0000**
P	0.1708	0.7285	0.6139	0.0010***	0.0008**	0.0000**	0.0000***	0.0000**	0.0001**
GDP	0.7169	0.0709*	0.9751	0.0000***	0.0000**	0.0000**	0.0000***	0.0000**	0.0001**
G	0.9898	0.6124	0.9839	0.0005***	0.0010**	0.0001**	0.0000***	0.0000**	0.0001**

*معنوية عند المستوى 10%

**معنوية عند المستوى 5%، 10%، 1%

المصدر: من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews5

ونلاحظ من خلال الجدول (2) بان السلاسل الاصلية لم تختلف كثيرا وفق اختيار فيليبس براون عما كانت عليه وفق اختيار ديكي فولير الموسع مما يعطيها مصداقية اكبر، حيث ان السلاسل الاصلية كانت غير ساكنة عند المستوى أيضا ونلاحظ عند المستوى حد ثابت واتجاه عام معنوي عند المستوى 5% يدل على ان الاتجاه العام يلعب دوراً كبيراً في سكون المتغير وترى الباحثة من اجل استبعاد اثر الاتجاه العام فتححتاج البيانات الى الفروق الاولى. لذلك تم اختبار جذر الوحدة الفروق الاولى (First- Difference) للسلسلة الاصلية تبين ان المتغيرات جميعها استقرت عند المستوى معنوية (5%) وعليه ستكون المتغيرات متكاملة (cointegration) من الدرجة الاولى (1) سواء اكان ذلك بوجود حد ثابت فقط ام حد ثابت واتجاه عام ام بدون حد ثابت ولا اتجاه عام. ما عدا عرض النقد استقر عند الفروق الثانية.

ثانياً: اختبار السببية لكرانجر (granger causality test)

يستخدم اختبار كرانجر من اجل تحديد اتجاه السببية بين متغيرات الدراسة، فيما اذا كانت باتجاه واحد او اتجاهين متبادلتين او ان كلا المتغيرين مستقلين عن بعضهما وكانت النتائج كما موضحة في الجدول (3).

جدول (3) اختبار السببية لكرانجر

القرار	العلاقة	فترة الارتداد الزمني	F .statistic	probability
MD → R توجد علاقة سببية	MD → R	6	6.61991	0.04431*
MS → MD توجد علاقة سببية	MS → MD	2	10.8970	0.00103*
MD → P توجد علاقة سببية	MD → P	4	5.34741	0.01446*
GDP → MD توجد علاقة سببية	GDP → MD	2	4.74043	0.02417*
G → MD توجد علاقة سببية	G → MD	2	4.33714	0.03126*

المصدر: - من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي
*تعني معنوية عند مستوى 5%



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

خلاصة اختبار السببية لكرانجر ما يأتي:-

1. وجود علاقة سببية باتجاه واحد من MD الى R اي ان التغيرات السابقة في (MD) تفسير التغيرات الحالية في (R)، ويعد ذلك دليلا قاطعا على تأثر سعر الفائدة بالطلب على النقود لان سعر الفائدة يزداد بزيادة (MD) فكلما زاد الطلب على النقود ازداد سعر الفائدة.
2. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من MS الى MD اي ان التغيرات السابقة في (MS) تفسير التغيرات الحالية في (MD)، ويعد ذلك دليلا قاطعا على تأثر الطلب على النقود بالعرض النقود لان الطلب على النقود يزداد بزيادة (MS) فكلما زاد عرض النقود ازداد الطلب على النقود.
3. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من MD الى P اي ان التغيرات السابقة في (MD) تفسير التغيرات الحالية في (P)، ويعد ذلك دليلا قاطعا على تأثر سعر الصرف بالطلب على النقود لان سعر الصرف يزداد بزيادة (MD) فكلما زاد الطلب على النقود ازداد سعر الصرف.
4. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من GDP الى MD اي ان التغيرات السابقة في (GDP) تفسير التغيرات الحالية في (MD)، ويعد ذلك دليلا قاطعا على تأثر الطلب على النقود بالنتائج المحلي الاجمالي لان الطلب على النقود يزداد بزيادة (GDP) فكلما زاد الناتج المحلي الاجمالي ازداد الطلب على النقود.
5. توجد علاقة سببية باتجاه واحد من G الى MD اي ان التغيرات السابقة في (G) تفسير التغيرات الحالية في (MD)، ويعد ذلك دليلا قاطعا على تأثر الطلب على النقود بالإنفاق الحكومي لان الطلب على النقود يزداد بزيادة (G) فكلما زاد الإنفاق الحكومي ازداد الطلب على النقود.

ثالثاً: نتائج اختبار التكامل المشترك بين الطلب على النقود وسعر الصرف للدينار

العراقي (co-integration test)

قبل إجراء التكامل المشترك للعلاقة بين الطلب على النقود وسعر الصرف، فإن الامر يتطلب معرفة عدد مدد الإبطاء المثلى لهذه المتغيرات، وبعد إجراء الاختبار كانت النتائج كما في الجدول (4) إذ يتم تحديد مدد الإبطاء المثلى بالاعتماد على معيار اكايك (AIC) ومعيار سكوارز (SC) ومعيار هانان- كوين بصورة أساسية إذ يتم اختيار مدة الإبطاء التي تحمل اقل قيمة لهذه المعايير:

جدول (4) عدد مدد الإبطاء

Lag	AIC	SC	HQ
0	6.002893	6.301328	0.007661
1	-2.591423	-0.502378	2.138047
2	*-8.008210	*-4.128556	*-2.166226

* تشير الى عدد فترات الإبطاء المثلى وجميع الاختبارات معنوية مستوى (5%)

AIC: معيار اكايك ، SC: معيار سكوارز ، HQ: معيار هانان - كوين

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي

ومن خلال الجدول (4) نستنتج ان عدد مدد الإبطاء هو مدتين بالاعتماد على المعايير المذكورة AIC و SC والتي تحمل اقل قيمة عند مدة الإبطاء الثانية وعليه ستكون مدة الإبطاء المثلى، وبعد الحصول على سكون السلاسل الزمنية والتعرف على درجة تكامل هذه السلاسل للمتغيرات المستخدمة في الدراسة والذي يعد الشرط الاول الذي يمكننا استخدام اختبار التكامل المشترك للاختبار وجود علاقة توازنية طويلة الاجل بين الطلب على النقود وسعر الصرف لكن يشترط في ذلك ان تكون متغيرات بيانات السلاسل الزمنية متكاملة من الدرجة نفسها . نقوم بالكشف عن علاقة المدى الطويل باستخدام اختبار جوهانسن جيسليوس (Johansen and Juseli tesf) and الذي يعطينا قيمة (Trace MaxEigen) , وكما موضح في الجدول (5).



قياس استقرار دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر
صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

جدول (5) اختبار التكامل المشترك لجوهانسن جيسليوس بين الطلب على النقود (MD) وسعر الصرف (P)

القرار	فرصة العدم	الفرضية البديلة	prob	القيمة الاحصائية Statistic value	القيمة الحرجة Critical value
					اختبار trace
نقبل بالعدم يعني لا يوجد تكامل (لا توجد علاقة سببية)	R=1	R=0	0.0768	24.33	25.87
لا توجد معادلة واحدة على الاقل متكاملة	R=0	R>1	0.7573	3.89	12.51
					اختبار maximum
نرفض العدم يعني يوجد تكامل (توجد علاقة سببية)	R=0	R=1	0.0351*	20.43	19.38
توجد معادلة واحدة على الاقل متكاملة	R=1	R < 1	0.7573	3.89	12.51

الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي
*تعني معنوي بمستوى 5%

وتشير نتائج نموذج (J.J) للتكامل المشترك وكما نلاحظ من جدول (5) الى نتيجتين مختلفتين فعلى مستوى احصاءة الاثر (trace statistic)، فان قيم الاختبار والبالغة (24.33) اصغر من القيمة الحرجة البالغة (25.87) و (prob=0.0768) وهو اكبر من (5%) مما يعني نقبل فرضية العدم (r=1) ونرفض الفرضية البديلة (r>1) ولا توجد معادلة واحدة متكاملة هذا قرار احصاءة الاثر بان المتغيرين غير متكاملين. اما بالنسبة لإحصائية القيمة العظمى (maximum eigen value) فهي تشير الى ان القيمة الاحصائية والبالغة (20.43) اكبر من القيمة الحرجة والبالغة (19.38) و (prob=0.0351) وهو اصغر من (5%) مما يعني توجد علاقة توازنية طويلة الاجل بين الطلب على النقود وسعر الصرف خلال مدة الدراسة. وسنعمد على اختبار احصاءة القيمة العظمى في تحديد علاقة التكامل بين الطلب على النقود وسعر الصرف.

رابعا- العلاقة السببية في الاجلين الطويل والقصير وأنموذج متجة تصحيح الخطأ (VECM) بين

الطلب على النقود وسعر الصرف للدينار العراقي للمدة 1991-2013.

يمكن تحديد اتجاه العلاقة السببية في الاجلين الطويل والقصير بين الطلب على النقود وسعر صرف الدينار العراقي من خلال تقدير أنموذج متجة تصحيح الخطأ (VECM) معرفة اتجاه العلاقة بين المتغيرين وتحليل سلوك العلاقة في الاجل القصير ، فاذا كانت المتغيرات متكاملة تكاملا مشتركا، فانه يمكن استخدام أنموذج متجهات تصحيح الخطأ (VECM) من اجل تحديد اتجاه السببية وتقدير سرعة كيف اي اختلال الاجل القصير الى التوازن طويل الاجل بين المتغيرات موضع الدراسة ، وتتميز هذا الاختبار بأنه يربط العلاقة السببية بتحليل التكامل المشترك، فاذا كان اختبار التكامل المشترك يشير الى وجود علاقة بين متغيرين في الاجل الطويل فان السببية يجب ان تكون موجودة على الاقل في اتجاه واحد، فضلا عن تحديد اتجاه العلاقة بين المتغيرات. فان انموذج متجهات تصحيح الخطأ يمكننا من التفريق بين السببية في الاجلين القصير والطويل.

يمكن توضيح العلاقة بين الطلب على النقود وسعر الصرف وفق نموذج تصحيح الخطأ من خلال الجدول (6) وتشير النتائج الى وجود علاقة في الامد القصير تتجه من الطلب على النقود الى سعر الصرف، اي ان التغيرات في الطلب على النقود (MD) تساعد في تفسير التغيرات في سعر الصرف (P)، اذ ان قيمة (F) المحسوبة (4.20) معنوية احصائيا عند مستوى معنوية (5%)*، وكما اظهرت النتائج وجود تأثير لسعر الصرف على الطلب على النقود فقد بلغت قيمة (F) المحسوبة (2.94) عند مستوى معنوية (5%) وهي معنوية احصائيا، وعلية توجد علاقة سببية تبادلية من الطلب على النقود الى سعر الصرف وبالعكس في الاجل القصير، ان نتائج تقدير أنموذج متجة تصحيح الخطأ (VECM) جاءت مطابقة تماما لنتائج اختبار جوهانسن-جيسليوس للتكامل المشترك.



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر
صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

كما نلاحظ من خلال الجدول (6)، ومن النتائج القياسية ان التغيرات في الطلب على النقود (md) لا تساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في سعر الصرف (P) في الاجل الطويل، حيث بلغت قيمة (Prob=0.0003) وهي معنوية عند مستوى (5%)، رغم كون المعلمة معنوية الا ان اشارة المعلمة موجبة وهذا لا ينسجم مع متطلبات معلمة حد الخطأ (ut-1) التي تبغي ان تكون سالبة ومعنوية وهذا يعني لا توجد علاقة توازنه طويلة الاجل من الطلب على النقود (md) الى سعر صرف الدينار .

جدول (6) تقدير أنموذج متجه تصحيح الخطأ للطلب على النقود وسعر الصرف

AMD	ΔP	المتغيرات التفسيرية
387.7075 (181.654) [2.13432]	4560990.0 (1830090.0) [2.49222]	c
	-2438.010 (1116.83) [-2.18298]	et-1
0.138838 (0.08026) [1.72991]		ut-1
0.618092 (0.24278) [2.54590]	-0.053142 (0.10367) [-0.51263]	ΔMD (-1)
-0.630470 (0.28113) [-2.2466]	0.121572 (0.12004) [1.01277]	Δ MD (-2)
0.173910 (0.56647) [0.30701]	-0.125527 (0.24188) [-0.51896]	ΔP (-1)
-0.932175 (0.55446) [-1.68124]	0.080200 (0.23675) [0.33875]	Δ P (-2)
0.600502	0.512249	R ²
668.0756	285.2639	S.E
4.208802	2.940636	F
0.0003	0.1782	Prob

المصدر : الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews10
*قيمة (F) الجدولية عند مستوى معنوي (5%) ودرجة حرية (23-5) تساوي (2.64)،



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للعدة 1991-2013

الاستنتاجات

- يتضح من خلال دراسة وتحليل دالة الطلب على النقود وأثرها على سعر صرف الدينار العراقي يمكن ان نستخلص مجموعة من الاستنتاجات كما في أدناه:-
- 1- أن النقود في الاقتصاد العراقي بالإضافة إلى كونها سلعة ضرورية لأغراض المعاملات فهي تعد سلعة سياسية تأثرت بالأوضاع السياسية التي مر بها العراق منذ عام 1991-2013 ولغاية يومنا هذا ، كون أغلب النقود ذات طابع نفطي والنفط سلعة سياسية تتأثر بالأوضاع السياسية والعالمية .
 - 2- الاقتصاد العراقي يعاني من اختلال هيكلي في مختلف جوانبه الاقتصادية وهذا ناجم من سيطرة قطاع النفط على مساحة واسعة من النشاط الاقتصادي وتعد صفة الاقتصاد الريعي الصفة الأساسية التي تميز الاقتصاد العراقي حيث ان العوائد النفطية تمثل اكثر من (90%) من الناتج المحلي الاجمالي و(10%) باقي القطاعات .
 - 3- أن السياسة النقدية بعد أحداث عام 2003 استطاعت ومن خلال استخدام ادواتها الغير مباشرة الحفاظ على سعر صرف جيد للدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي من خلال مزاد العملة الاجنبية والذي استخدم كمؤشر لتثبيت توقعات الجمهور التضخمية من خلال خفض سرعة دوران النقود وزيادة الطلب عليها وتعزيز قيمة الدينار العراقي .
 - 4- السلاسل الزمنية للمتغيرات غير ساكنة في مستواها ولكنها بالمقابل ساكنة عند الفرق الاول باستثناء عرض النقد الذي اصبح ساكن عند الفرق الثاني .
 - 5- توصلت النتائج الاحصائية لاختبار التكامل المشترك (اختبار جوهانس) الى عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين الطلب على النقود وسعر الصرف للدينار العراقي .
 - 6- اوضحت نتائج اختبار السببية (جرانجر) ان هناك علاقة سببية باتجاه واحد من الطلب على النقود الى سعر الصرف ولا توجد علاقة سببية من سعر الصرف الى الطلب على النقود
- كما اوضحت النتائج وجود علاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقد الى الطلب على النقود ومن الانفاق الحكومي الى الطلب على النقود ومن الناتج المحلي الاجمالي الى الطلب على النقود وهناك علاقة سببية باتجاه واحد من سعر الفائدة الى الطلب على النقود.

التوصيات :-

- 1- بما أن النقود تتولد اغلبها من مصادر نفطية في الاقتصاد العراقي فيجب تنويع مصادرها عن طريق تنشيط القطاعات الاقتصادية الأخرى لكي يتم تصدير السلع والخدمات المنتجة منها بنسبة قريبة من مقدار تصدير سلعة النفط .
- 2- على الدولة تحقيق الاستقرار الامني والسياسي لأنه يعد سببا مباشرا لتحقيق الاستقرار الاقتصادي بشكل عام واستقرار دالة الطلب على النقود من خلال استقرار محدداتها بشكل خاص .
- 3- أن سوق راس المال يلعب دورا كبيرا في دفع عجلة النشاط الاقتصادي بوصفه وعاءً ضروريا لحشد وتعبئة المدخرات الوطنية ولجذب الاستثمارات الاجنبية لذلك من الضروري تنشيط السوق المالية وتعزيز دور الوساطة المالية .
- 4- أن دقة الدراسات القياسية تعتمد بشكل كبير على دقة البيانات الإحصائية المتوفرة لمتغيرات الظاهرة موضوع الدراسة، ولا يتمكن الباحث الاستغناء عن المعلومات غير الكاملة إذ لم تتوفر أفضل منها، لذلك ينبغي على الأجهزة الإحصائية في العراق استكمال قاعدة البيانات الإحصائية الخاصة بالمتغيرات النقدية بشكل خاص ببيانات الرقم القياسي لأسعار المستهلك والناتج المحلي الإجمالي وأسعار الفائدة، وأسعار الصرف الخ....



قياس استقرارية دالة الطلب على النقود وانعكاساتها على سعر صرف الدينار العراقي للمدة 1991-2013

المصادر

اللغة العربية :

- 1- احسان جبر عاشور، ادارة السياسة النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي في العراق للمدة (1990-2011)، رسالة دكتوراه ، جامعة بغداد ، كلية ادارة واقتصاد ، 2013.
- 2- جيمس جوارثي وريتشارد استروب ، الاقتصاد الكلي ، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد العظيم محمد، دار المريخ ، 1988.
- 3- فخري عبد اللطيف البياتي ، السياسة النقدية واثرها في الاقتصاد العراقي الماضي ، الحاضر، مجلة دراسات اقتصادية ، العدد 18 ، 2006.
- 4- فارس كريم بريهي ، الاقتصاد العراقي فرص وتحديات دراسة تحليلية للمؤشرات الاقتصادية والتنمية البشرية ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، 2007.
- 5- قحطان شمران حسن القيسي، تفعيل السياسة النقدية في معالجة التضخم مع اشارة خاصة للعراق، رسالة ماجستير، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، 2005.
- 6- محمد ابراهيم عبد الرحيم، اقتصاديات النقود والبنوك ، دار التعليم الجامعي ، ميامي -الاسكندرية ، 2014.
- 7- مظهر محمد صالح، السياسة النقدية البنك المركزي ومتطلبات الاستقرار والنمو الاقتصادي ، بغداد، 2008.
- 8- ميسر قاسم غزال ، معالجة التضخم في الاقتصاد، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 14، عدد49، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد ، 2008.
- 9- مظهر محمد صالح، استراتيجية السياسة النقدية في العراق ، بغداد، 2009.
- 10- محمد محسن خنجر ، مسارات التضخم في الاقتصاد للمدة (1990 – 2007) واتجاهاتها المستقبلية ، اطروحة دكتوراه ، كلية الادارة والاقتصاد – جامعة المستنصرية ، بغداد 2010.



Measuring the continuity of the demand for money and its impact on the Iraqi dinar exchange rate for the period 1991-2013 function

Research Summary

It highlights the importance of assessing the demand for money function in Iraq through the understanding of the relationship between him and affecting the variables by searching the stability of this function and the extent of their influence in the Iraqi dinar exchange rate in order to know the amount of their contribution to the monetary policies of the Iraqi economy fee, as well as through study behavior of the demand for money function in Iraq and analyze the determinants of the demand for money for the period 1991-2013 and the impact of these determinants in the demand for money in Iraq.

And that the problem that we face is how to estimate the total demand for money in the size of Iraq and how to achieve monetary stability, especially that the Iraqi economy has seen many disorders such as high inflation and the increase in the money supply ... etc, which contributed to the instability of the demand for cash during the period (1991-2013).

Where is the demand for money is important elements in check the balance in the money market through the reduction of monetary turmoil, and their negative impact on economic activity, due to the role played by the cash demand in achieving economic stability as a result of the close relationship that links between him and the many variables economic and monetary which differ in their impact on the economy.

The objective of this research to study the function of the behavior of the demand for money in Iraq through the analysis of the most important determinants for the period (1991-2013) and measure the effect of stabilizing function of the demand for money in the Iraqi dinar exchange rate.

And most important, our findings are a relationship between the demand for money and the factors specific to him, as the changes that occur in the demand for money determinants affecting the demand for cash, that the Iraqi economy has seen high rates of inflation reached the runaway inflation that led to a decline the value of the Iraqi dinar and thus lower the Iraqi dinar exchange rate against the dollar and this has led to instability and the stability of the rotational speed of the money during the period (1991-2003) and thus to not stability of demand for money function.

Terminology Home Search/The demand for money , independence , monetary policy , preprocessing , monetary policy, deficit financing.